

## تصنيف المنشآت الصغيرة حسب عوامل الإنتاج

أعداد

اثير محمد ناجي / رئيس احصائيين

حسين حميد خلف / م. رئيس احصائيين

2019

## 1-المقدمة:

تواجه السياسة الصناعية في العراق اليوم مهمة تغيير اتجاهات التصنيع وذلك بالتحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الربيع النفطي الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها القطاع الخاص، ويأتي هذا التحول كنتيجة للتطورات في الظروف المحلية والدولية. فعلى الصعيد المحلي يعود الى البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق ، وما يتطلبه ذلك من تحرير للأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها الأنشطة الصناعية . أما على الصعيد الدولي فيعود الى التسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية ، وما رافقها من تفكيك للصناعات الكبيرة الى عدد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، لتتقدم بذلك اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية التصديرية على الاعتبارات الأخرى في عملية تبادل السلع الصناعية في الأسواق الدولية.

يمكن ان تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي لكونها تعتمد على الموارد والإمكانات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الإنتاج. في حين تميزت الصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها الشديد على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، وهذه التبعية للصناعة الأجنبية جعلت مصير عملية الإنتاج الصناعي في العراق مرهونة بظروف الاستيراد، التي واجهت صعوبات عديدة اقتصادية وسياسية بعد منتصف عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، أدت الى انخفاض نسب استغلال الطاقات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ظهور حالات التوقف الجزئي والكلي لمعظم المنشآت الكبيرة ، كما يمكن ان تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على حل مشكلة البطالة ، لكونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل لذلك فإن نشر هذا النوع من الصناعات سيؤدي إلى رفع من معدلات تشغيل القوى العاملة في حين تميزت الصناعات الكبيرة في العراق بكونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة الرأسمال ولا تستخدم الا نسبة قليلة من القوى العاملة . وتساعد الصناعات الصغيرة على تعزيز حالة التكامل الصناعي إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، وبما يعزز من حالة الازدواج في الهيكل الصناعي

ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، كما لا تحتاج الى مستوى مرتفع من المهارات والكفاءات الإنتاجية والإدارية، وهذا الأمر يجعلها تتناسب مع الإمكانيات الاستثمارية والتكنيكية و تتميز بقدرتها على التكيف مع ظروف العراق الحالية من حيث النقص في مرافق البنية الأساسية وعناصر رأس المال الفوقي الاجتماعي الأخرى وبخاصة النقص في الطاقة الكهربائية والوقود والمياه ورداءة طرق المواصلات ، أن التوسع في المنشآت الصناعية الصغيرة سيخدم هدف العدالة في توزيع الدخل فحاجتها الى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الدخول الى تلك الصناعات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليل حجم الطبقة الفقيرة. في حين تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة، وستدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

## 1-2 هدف الدراسة:

أعادة تصنيف المنشآت الصناعية الصغيرة بأستعمال اسلوب احصائي (الدالة المميزة ) الى صناعات صغيرة ومتناهية الصغر، ولغرض أعتداد متغيرات متعددة ( الإنتاج ، مستلزمات ، عاملين ، أجور ) واعادة تقييم العينة المستخدمة.

## 1-3 مشكلة الدراسة:

تصنيف المنشآت الصناعية الصغيرة وفق معيار عدد العاملين الى جزئين وهما:

- 1- المنشآت تضم عدد عاملين ( ١-٥ ) وتسمى متناهية الصغر .
  - 2- المنشآت تضم عدد عاملين ( ٦-٩ ) وتسمى منشآت صغيرة.
- وهذا التصنيف غير كافي وفق هذا المعيار فسوف يتم اللجوء الى اسلوب احصائي بأستخدام الدالة المميزة لغرض اعادة التصنيف.

## 1-4 المنهجية المستخدمة:

- 1- تحليل التباين.
- 2- دالة uniform للتحويل.
- 3- التحليل المميز.

## 1-5 مصادر البيانات:

استخدام قاعدة بيانات مسح المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠١٨ / مديرية الإحصاء الصناعي

## 6-1 المجتمع المستهدف:

هي المنشآت الصناعية الصغيرة في جميع المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان ولجميع الأنشطة لسنة ٢٠١٨ والتي بلغت ٢٠٤٢ منشأة.